الى ٥ دولارات للبرميل الواحد . ولا تدخل في هذه الاسعار الدنيا العائدات والضرائب علما بأن هذه الحسابات تفترض مردودا على الاستثمار معدله حوالي ١٥ الى ٢٠ بالمائة . ومعروف ان انخفاض تكاليف المصادر البديلة الى هذا المستوى ما زال بعيدا جدا وغير مطروح كامكانية جدية في المستقبل القريب . يضاف الى ذلك واقع بسيط هو أن تكاليف مثل هذه المشروعات قد تضاعفت الى حد كبير منذ منتصف عام ١٩٧٤ في حين ان الاسعار الحقيقية للبترول تميل الى الانخفاض بسبب تجميدها في الوقت الحاضر . فلو افترضنا ان مستوى سعر البترول المطلوب في الدول المستهلكة — وفقا لمقترحات كيسينجر — يجب ان يغطي اكثر مصادر الطاقة البديلة كلفة (الرمال القطرانية والزيت الحجري) لاحراز تقدم ملموس في هذه المشاريع سيكون السعر المطلوب اكثر ارتفاعا نوعا ما من السعر الحالي (عشرة دولارات ونصف الدولار للبرميل الواحد) وبدون ذلك لا يمكن تحقيق النتائج التي يقول كيسينجر بأنه يريد تحقيقها . ومما يؤيد هذا الاستنتاج ابتعاد الشركات الامريكية بسرعة عن الاستثمار في الرمال القطرانية والزيت الحجري وعمليات تحويل الفحم الحجري الى غاز حتى ضمن اطار المستوى السائد حاليا لاسعار البترول . من هنا اذن محاولة الرئيس فورد فرض ثلاثة دولارات ضريبة على كل برميل من البترول المستورد .

الواقع هو ان دول الاوبيك ليست غير قادرة على الاستجابة لهذه السياسة البترولية الامريكية فحسب ، بل أنها تعد العدة وتدرس الخطط اللازمة لمواجهة الانخفاض الفعلي الذي سيطرأ على أسعار النفط في السنوات الثلاث المقبلة . ومن الاجراءات التي تدرسها الاوبيك حاليا الابقاء على تجميد الاسعار خلال ١٩٧٥ ، ربط الاسعار جزئيا بمعدل التضخم في ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، ثم ربطها كليا بهذا المعدل خلال السنوات الثلاث التالية .

التطور الرئيسي الثاني الذي سنتناوله في هذا التقرير هو مؤتمر القمة الذي عقده ملوك ورؤساء دول الاوبيك في الجزائر من ٤ — ٦ اذار ١٩٧٥ ، وسننطلق من الوثيقة الهامة التي صدرت عن المؤتمر والتي حددت الاطار العام للحوار المزمع اجراؤه مع الدول المستهلكة ولهجة هذا الحوار . كل ذلك بهدف الوصول الى غاية اخيرة اظهرتها الوثيقة وهي تحقيق صفقة اقتصادية جديدة بين الدول الغربية الصناعية والعالم الثالث بحيث تعم الفوائد على الطرفين معا ! ولا شك ان البيان الختامي الذي صدر في مؤتمر القمة جاء نتيجة مناقشات مطولة بين الدول الرئيسية في المنظمة ونتيجة التوسط بين مواقفها المتنوعة . لذلك اتصف بالاعتدال الشديد وبتجنب كل المواقف المتطرفة حول القضايا الحساسة وقد عكس بذلك الروح العامة التي سادت المؤتمر . وعبر الرئيس بومدين عن هذا الجو في خطابه الافتتاحي حيث قال في رد مبطن على سياسة المجابهة التي تريد امريكا اتباعها مع منظمة الاوبيك : « فاذا كان لا بد من تجميد الاسعار فاننا سنجمدها ، واذا كان لا بد من تخفيضها فاننا سنخفضها ، لكن بشرط أن يكون هناك بالمقابل وفي نفس الوقت مجهود مماثل من طرف البلدان المتطورة وان يساهم الجميع ، كل حسب مستوى اهميته وامكانياته ومسؤولياته ، في العمل على اصلاح الاقتصاد العالمي واستئناف الاستقرار الضروري للتنمية والازدهار » .

اما بالنسبة لمناقشة المسائل المحددة في المؤتمر فقد تبلورت المواقف بشكل عام حول طرفين رئيسيين هما وجهات النظر التي تمثلها الجزائر من ناحية وتلك التي تمثلها المملكة العربية السعودية من ناحية اخرى . فالجزائر ومؤيدوها يبدون حتما اكثر راديكالية وتسيسا وتشددا من السعودية ومن يلتف حولها . اما وجهات نظر بقية المشتركين فكانت تتأرجح بين هذين الطرفين وفقا للموضوعات المطروحة على النقاش ، وكانت اكثر المسائل حساسية ومدعاة للجدل وضرورات التوسط هي المسائل التالية : ضبط انتاج البترول ، تثبيت الاسعار ، طرق استخدام الفوائض المالية المتوفرة لدى دول الاوبيك ، اسلوب الرد على سياسة المجابهة والتهديد والعدوان الموجهة ضد المنظمة ، تمثيل العالم الثالث في الاجتماع التحضيري الذي سيؤدي الى انعقاد المؤتمر الدولي الاقتصادي ، اسعار المواد الخام .

بالنسبة للقضايا الحساسة تمكنت السعودية بمفردها من احباط كافة التحركات التي حاولت الكتلة الاخرى في المؤتمر القيام بها من اجل حل